

على لدا...  
الحقيقي في الادراك الوقف لعدم ورود السمع به... فلا جد ما وقع فيه من هذا الخلق  
تركنا هذه في صفات المعاني واقصرت على الجمع عليه وبالله التوفيق...  
صفات معنوية وهي ملازمه للسمع الاولي... انما سميت هذه الصفات معنوية لان  
الاتصاف بها فروع الاتصاف باسبع الاولي فان اتصاف كل شيء من الجاهل بكونه تعالى  
او قادرا مثلا لا يصح الا اذا قام به العلم والقدرة وقس على هذا خصائص السبع الاولي  
وهي صفات المعاني عند الالهة اي بقدرة لها فلها سميت هذه التي تلك تقول  
تقديرها صفات معنوية ولهذا كانت هذه سبع مثل الاولي فالله في لفظ المعنوية  
يا التسمية الى المعنى والواو فيها يدل من الالف التي في المعنى **وص** وهي كونه تعالى  
قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميها **وص** بضم الواو لانه في لفظها كانت هذه الصفات المعنوية  
الاسم للصفات المعاني رتبها على حسب ترتيب تلك فكونه تعالى قادر الا لزم للقدرة  
الاولى من صفات المعاني وهي القدرة القائمة بوائه تعالى وكونه تعالى قادرا لزم للقدرة  
القائمة بوائه تعالى **ويعلم** ان تعدل هذه السبع في الصفات  
هو على سبيل الحقيقة ان قدما بنبوت الاحوال وهي صفات ثبوتية ليست موجودة ولا  
بعد ووه تقوم بوجود فنكون هذه الصفات المعنوية على هذا صفات ثابتة قائمة  
بوائه تعالى واما ان كانت ثبوتية بنوع الكمال وان لا واسطة بين الوجود والعدم كما هو  
فذلك الشئ الثابت من الصفات التي تقوم بالذات فما هي السبع الاولي  
التي هي صفات المعاني اما هذه فغيرها عن قيام تلك بالذات لان هذه ثبوتية والخارج  
عن الوجود **وص** واما يستعمل في حقة على عشرين صفة وهي اعداد العزيم الاولي  
براهه بان صفه هذا الصفات المعنوية وهو كل صف من سواء كان وجوديا او عدميا كما انه يقول  
**وص** يستعمل في حقة على كلامنا في صفة من الصفات الاولي لان الصفات الاولي **وص** في حقا  
تلك الصفات **وص** وقد عرفت ان حقيقة الواجب لا يتصور في العقل عدمه لزم الايقيل  
هل ذلك الاتصاف في بياياها شيئا منها وانواع المنافع على ما نعرف في المنطق اربعة  
نماذج في النقيضات وتنافي الملكة وتنافي الضدين وتنافي المتضامين فكل  
نوع من هذه الاربعة لا يمكن الاجتماع بينها بين الطرفين اما النقيضات فهي ثبوتية  
ابر او نفي وبقية ثبوتية الحركة وفيها واما لعدم الملكة فهي ثبوتية ابر ونفي

فما ان يتصف بها...  
شانه ان يتصف به...  
فان كان التوحيد وان كان هو اثبات امر ونفيه لكن النفي في تقابل عدم  
والملكة بتقيد بنفي الملكة عما شانه ان يتصف به وفي النقيضات لا يتصرف بذكر اما  
والهذان هما المعينان الموجودان الثابتان بينهما غاية الحلاف ولا يتوقف عقلية  
اوهما على عقلية الاخر تتاكهما ابيا جوار والسوار ومرادنا بغاية الحلاف الثاني  
بينهما بحيث لا يصح اجتماعهما واحترز بذكر ان ابيا صرح بالحركة مثلا فانها اسرار  
وجودية مختلفة في الحقيقة لكن ليس بينهما غاية الحلاف التي هي الثاني لصحة  
اجتماعهما اذ يمكن ان يكون المحل الواحد صرحا ابيا صرحا او اما المتضامان فهما الامران  
الموجوديان للذات بينهما غاية الحلاف وتتوقف عقلية احدهما على عقلية الاخر كالابوة  
والبنوة مثلا وامر بالوجود والمنصا يبين ان كلاهما ليس عناه عدم كذا  
لانهما موجودان في الخارج اذن العلم عند المحققين ان الابوة والبنوة اسرار  
اعتباريان لا وجود لهما في الخارج عن الزمن والاهل الاول من اجل ان الامتيازات  
اثنتين فقط تنافي النقيضات وتنافي الضدين ولهذا يجعلون **عدم** والملكة  
داخيلتي في النقيضات والمنصا يبين داخيلتي في الضدين ولهذا يقولون  
المعلومات متخلفة في اربعة التلخيص والضمون والخلافات والنقيضات لان  
المعلومين ان اجتمعا معها هما الحلاف وان لم يكن مع ذلك ارتفا عما  
فاما ان يتخلف في الحقيقة ام لا الاول الضدان والثاني التلذان في ح من هذا  
ان القسم الاول من هذه الاقسام الحلافان وها يجتمعان ويرتفعان كالكل  
والقولد والثاني النقيضات لا يجتمعان ولا يرتفعان كوجود زيد وعدمه والثالث  
الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان كالحركة والسكون فانها لا يجتمعان وقد يرتفعان  
بعد صحتها الذي هو الحزم والرابع التلذان لا يجتمعان وقد يرتفعان كما يبين الضدين  
واجتمعا حوان التلذان لا يجتمعان بان المحل لو قبل التلذان لزم ان يقبل الضدين  
فان القابل لقبه لا يحول عنه او عن مثله او عن ضده فلو قبل التلذان لزم وجود احدهما في المحل  
مع اتفاق الاخر يتخلف عنه فحتمه الضدان وهو كال **عدم** وهو كذا وطوال عدم